

Kingdom of Saudi Arabia

King Saud University

DEANSHIP OF LIBRARY AFFAIRS

P.O.Box 22480, Riyadh 11495



المملكة العربية السعودية
جامعة الملك سعود

عمادة شؤون المكتبات

ص.ب ٢٢٤٨٠ - الرياض ١١٤٩٥

الرقم: No.:

Copyright © King Saud University

١٤٩٧

٤١

King Saud

جامعة الملك سعود

مكتبة جامعة الملك سعود "قسم المخطوطات"
الرقم: ٧٩٩٧ ق ٨٧٧٨/٤
العنوان: الكوكب الساري من المجلد الثاني
المؤلف: عبد الله بن عبد الوهاب (١٢٦٥هـ)
تاريخ النسخ: ١٢٥٦ هـ
اسم الناسخ: بقلم المؤلف
عدد الأوراق: ٣١ - ١٩ - ١٦٨
ملاحظات: - - - - -

الكوكب الساري في الآثار الجارية

تأليف كاتبه العبد الضعيف

راجي النعمان عبد العزيز آل سعود

مكتبة

الملك

سعود

٢

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ يَا مَنْ أَجْرَيْتَ لَنَا مِنْ مَقْدُودٍ بِجَرِّكَ الْوَاقِعِ الرَّايِقِ
 حَوْصًا مُتَدِيرًا وَأَقَضْتَ عَلَيْنَا مِنْ تَهْرُكِ الْفَائِقِ الْعَذِيبِ شَائِبِيبِ
 كَرَمَكَ فَطَهَّرْنَا بِهَا مِنْ جَسَنَةِ الذَّنُوبِ تَطْهِيرًا وَأَنْشَقْنَا مِنْ مُنْهِنَةِ
 رِيَاضِ الْمَقَاتِلِ وَأَهْلَ الْعَقِيقِ زَهْرًا نَضِيرًا وَفَعَلْتَ عَلَيْنَا مِنْ
 فَتْحِكَ الْمَبِينِ وَخَرَّائِنَا سَرَكَ فَارِشْتَا مِنْ عُنُونِ الْمَذَاهِبِ الَّتِي تَوَهَّانَا
 تَغْيِيرًا وَارْتَشَقْنَا مِنْ كَثَرِهَا التَّوْبِي بِأَسَادِهَا وَمَا نَمِيلُ وَالْقَطْنَا
 مِنْ أَرْضِهَا الْمُسْكِيَّةِ دُرًا فَاخْتَارًا فَتَنُورَتْ أَبْصَارُنَا فِي لَيْلِ الضَّلَالِ اسْتَوْرًا
 وَلِحَسَنَاتِهَا الْعَنَاءُ فَاظْهَرَتْ عَلَيْنَا سَحَابَةُ الْهِدَايَةِ فِي بَدَايَةِ الْأَصُولِ
 وَبَاكُورَةِ الْوُصُولِ وَبِلَا مِنْ الْفَهْمِ يَجْرِي عَذِيرًا فَوَجَّهْنَا بِعَجَازِ الدَّرَايَةِ
 إِلَى سَائِلِ النُّوْمِ فَرَأَيْنَا بِمِرَاةِ الْأَصُولِ كَوَاكِبَ الْيَارَةِ وَمِرَاجَهَا الْوَهَا
 وَتَمَسَّ مَعَارِفُهَا وَكَثَرَتْهَا النُّوْمُ فَفَتَحْنَا بِمِفْتَاحِ مَعَادَةِ الْعُلُومِ
 فَوَجَدْنَا بِهَا كُلَّ رُخْصَةٍ وَعَقُودِ ذَرِيَّةٍ وَقَلَابِ يَدَيْنِ مُشْتَوْرٍ وَسُطُورٍ
 فَتَكَلَّمَ اللَّهُ بِهَذَا الْهَيْلِ وَالْعَمَلِ مِنْ كَوْنِ رُصْدِ الشَّرِيعَةِ وَالنَّفْيَةِ
 مِنْ بَارِقِ عَذِيبِ تِلْكَ الْجَدَاوِلِ الْمُسْلَسَاتِ النَّفْيَةِ الْمُرَوِّبَةِ الْمَرْيَعَةِ
 كَيْ غَطَّى بِحُسْنِ الْخَيْمِ وَهُوَ الْكَفَايَةِ فِي النِّهَايَةِ الَّذِي تَعَطَّرَ بِشَرِّهِ فَلَمْ تَزِدْ
 تَكْدِيدًا وَالْمُهْلُ الْعَذِيبُ الَّذِي جَدُّهُ فِي سَائِلِ الْوُصُولِ مِرَاجًا وَقَرَامِيرًا
 وَلَوْ لَوْ مُشْتَوْرًا وَصَلَاةً وَسَلَامًا يَتَمَّانُ بِعَبَسِ شَيْخِ شُهُودِكَ عَلَى
 خَلَاصَةِ تَجْمَعِ اخْتِيَارِكَ مِنْ مَمْلُوكٍ وَوُجُودِكَ وَعِلَالِهِ وَصَحْبِهِ

الكلام

الْكَلَامُ وَخَزِيرُهُ وَأَنْصَارُهُ السَّادَةُ الْعَرَّالُفُفُ مَا فَاحَ أَنْجُ الْخُرَامِ
 وَأَنْهَلَ فُطْرَ الْفُفُفِ فَاتَّرَلَتْ بِهِ مِنْ سَمَائِكَ بِسَائِلِ قُدْرَتِكَ الْبَاهِرَةِ
 مَا فُتِلَكْتَهُ فِي الْأَرْضِ يَنْبَاعِ تَتَعَرَّى أَبَارًا وَعِيُونًا وَجَرَّافَاتٍ
 وَمِلْجًا أَجَابًا وَأَنْهَارًا وَجَدَاوِلَ تَتَحَدَّرُ وَبَعْدَ فَيَقُولُ الْعَبَسُ
 الضَّعِيفُ رَاجِي الْفَقَاتِ عِبَادَتِ الْمَعْنَى سَادَاتِ هَذِهِ الْوَكَّةِ قَلِيلَةً وَأَنَّ
 كَانَتْ بَيْنَ تَوَهَّاتِهَا مَقْنَعَةٌ بِقِنَاعِ الْحُسْنِ وَالْجَالِ جَلِيلَةٍ كَشَفَتْ بِهَا
 غَمَّ الْقَامِ وَالْفَقْدِ عَنْ مُسْئَلَةِ الْمَالِ الْيَارِي وَمَا يَسْتَعْمَلُ مِنْ كُلِّ حَادِثَةٍ
 وَمُفْضِلَةٍ مَذْهَبَةٍ وَأَعْرَضَتْ فِيهَا عَنْ كُلِّ مُسْئَلَةٍ مُخْذَرَةٍ عَرُوبِ
 بِهَتَّزْلِهَا عَصْرُ كُلِّ فَعْبَةٍ بِطَارِطُوبِ مُوَشَّعًا بِالْقَوْلِ الْقَصِيحِ
 وَالِدَالِيلِ الصَّرِيحِ مَقْلَدًا جَدِيدًا جَوَاهِرَ الْعُقُودِ مُوَشَّعًا بِجَمَالِهَا بِمَاءِ
 الْبُرُودِ مَوْلَعًا لِفُطْرِهَا مِنَ الدَّرِ الْمُنْضُودِ رَجَاءَ الْوُصُولِ بِهَا إِلَى الْخَوْصِ
 الْمُرُودِ وَالْإِسْتِظْلَالِ تَحْتَ وَارِقِ ظِلِّ صَاحِبِ الْقَامِ الْمُحْمُودِ
 وَاصْغَالِهَا بِهَا عَلَى طَرَفِ الثَّمَامِ كَيْ يَقْطُرَ بِهَا الْفَاصِرُ وَالرَّهْمُ قُدْرَتِكَ
 رِمَالَةً تَسْتَعِشُّ بِهَا النُّفُوسُ وَيَضْحَكُ لَهَا الْوَجْهُ الْعَبُوسُ وَلَا
 قَرَوَانَ تَجْدُّهَا بِطَرَفِ الصَّوَابِ وَنَهْجَةٍ هَدَايِقُ ذَاتِ رَاجَةٍ تَسِيرُ بِالْقَبُولِ
 أَنْ شَاءَ اللَّهُ بِالْإِتَاقِ وَتَلَحُّظِ الْأَلْيَافِ وَالْأَعْيُنِ وَالْأَمَاقِ وَلَيْدَاسْتَحْيَا
 بِالْكُوكِبِ الْإِتْرِي فِي الْإِلَاحِي لَازِلًا لِكُوكِبِهَا الْفَاعِ الْيَارِقِ
 لَيْلُ الشَّبِّ إِذْ خَلَامِنْ تَحْمُودِ طَارِقِ وَأَيُّ وَانْ بَسَمَتْ فَارِجَةٍ
 فِي رِيَاضِ هَذَا الثَّانِ هَفَوَاتِي وَقَصُرَتْ فِي مِيدَانِ هَذَا الْعِلْمِ خَطُورَاتِي

الشكوك

فَلَمَّا أَصَحَّتْ طَارِقًا لِبَابِ فَضْلٍ كَرِيمٍ فَضْلُهُ يُوْتِيهِ مَنْ يَشَاءُ رَاجِيًا
 أَجْلُوهُ لَيْلَةَ التَّكْوِينِ الْبَلَاءِ وَأَمْسَتْ سَطْلًا عَلَيْهِ بِلَارِئِثٍ وَعَمْدُ
 مَعَاتِيحِ الْغَيْثِ وَرَبَّتْهَا عَلَى بَابِهَا وَطَاعَتُهُ الْبَابُ الْأَوَّلُ فِي الْمَالِ الْبَارِي
 وَالثَّانِي فِي حُصُولِ الْحَمَامِ وَطَاعَتُهُ فِي مَالِ الْمَلِكِ فَاقُولُ الْبَارِي فِي الْكَلِمَةِ الْآتِيَةِ
 وَفِي الْأَصْطِلَاحِ مَا يَعْنِيهِ الْعَرَفُ جَارِيًا أَوْ مَا يَجْرِي بِتَبَنَةِ أَوْ مَالًا يُكْرَرُ
 اسْتِعْمَالُهُ وَذَلِكَ بَأَن يُفْضَلَ بِيَدِهِ وَيُسِيلُ مِنْهَا إِلَى النَّهْرِ وَيَأْخُذُ ثَانِيًا وَلَا يَكُونُ
 فِيهِ شَيْءٌ مِنَ الْأَوَّلِ وَقِيلَ مَا لَوْ وَضَعَ رَجُلٌ يَدَهُ فِيهِ عَرْضًا لَمْ يَنْقَطِعْ جَرِيَانُهُ
 أَوْ مَالًا لَا يَنْجُسُ وَجْهَ الْأَرْضِ بِالْإِغْتِرَافِ بِكَيْفِهِ فَهُوَ جَارٍ وَأَصْحَى الْأَوَّلُ
 ثُمَّ الْجَارِي لَا يَبْعُدُ جَارِيًا إِلَّا بِالْإِبْدَالِ وَالْخُرُوجِ حَالَهُ الدُّخُولُ وَالْإِفْرَاقُ فِي
 الدُّخُولِ حِينَ يَكُونُ مِنْ فَوْقٍ أَوْ مِنْ أَسْفَلٍ أَوْ مِنْ الرُّسْطِ كَمَا لَا فَرْقَ
 فِي الْخُرُوجِ بَيْنَ أَنْ يَكُونَ مِنْ فَوْقٍ أَوْ مِنْ أَسْفَلٍ أَوْ مِنْ الرُّسْطِ كَمَا تَقَعُهُمْ عِبَارَاتُهُمْ
 وَتَلُوجُ بِدِشَارَاتِهِمْ وَتَسْتَلْقِي بِدِشَارَاتِهِمْ وَتَلُوجُ بِدِشَارَاتِهِمْ فَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُمْ
 إِنَّ الْبِجَاسَةَ إِذَا وَقَعَتْ فِي الْمَالِ تَسْتَوْجِبُ سَائِرَ أَجْزَائِهِ كَمَا سَتَحَقُّقُهُ
 فَإِذَا خَرَجَ شَيْءٌ مِنَ الْمَالِ فِي خَالَ الْجَرِيَانِ احْتَمَلَ كَوْنُ الْخَارِجِ هُوَ هَذَا الْجُزْءُ
 وَالْأَصْلُ فِي الْمَالِ الطَّهَارَةُ فَلَا يَنْجُسُ بِالشُّكِّ وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُمْ الْمَعُولُ
 عَلَيْهِ الْجَارِي مَا يَعْنِيهِ الْعَرَفُ جَارِيًا وَلَا شُكَّ أَنَّهُ خَرَجَ الْمَالُ مِنْ أَعْلَاهُ أَوْ مِنْ
 وَسْطِهِ أَوْ مِنْ أَسْفَلِهِ يَعْنِيهِ الْعَرَفُ جَارِيًا وَمِنْ ذَلِكَ مَا ذَكَرَهُ ابْنُ الْهَيْثَمِ فِي
 فَتْحِ الْبَيْتِ رَغَبَتْ كِتَابَتُهُ عَلَى الْمَالِ الْجَارِي حَيْثُ قَالَ فَرُوعٌ لَوْ تَنَجَّسَ الْحَوْضُ
 الصَّغِيرُ ثُمَّ دَخَلَ فِيهِ مَا أُخْرٍ وَخَرَجَ حَالُهُ دَخُولُهُ طَهْرًا وَإِنْ قَلَّ وَقَبْلَ الْأَصْحَى

هذه خمسة اقوال
 في تعريف المال الجاري

يَخْرُجُ مَا فِيهِ وَقِيلَ لَا يَخْرُجُ ثَلَاثَةُ امْتَالِهِ وَسَائِرُ الْمَالِ مَا كَانَ فِي الْعَقْلَةِ وَالْكَثْرَةِ
 يَعْنِي كُلُّ مِقْدَارٍ لَوْ كَانَ مَا يَنْجُسُ فَكَذَا لَمَّا عَاشَرِي وَمِنْ ذَلِكَ مَا قَالَ
 ابْنُ الشَّحْنَةِ وَخَرَجَ بَعْضُهُ وَقَعَ الشُّكُّ فِي بَقَا الْبِجَاسَةِ فَلَا يَتَّبَعُ مَعَ الشُّكِّ
 اسْتِثْنَاءً وَفِي الْجَوْزِ قِيلَ لَا يَطْهَرُ حَتَّى يَخْرُجَ مَا فِيهِ وَقِيلَ ثَلَاثَةُ امْتَالِهِ وَقِيلَ فِي
 الْحَالِيَةِ فَلَوْ خَرَجَ كَانَ ثَقْبٌ مِنْ ثَقْبٍ فَلَيْسَ بِجَارٍ وَلَا يَلْزَمُ أَنْ يَكُونَ الْحَوْضُ
 مُتَمَلِّئًا فِي أَوَّلِ وَقْتِ الدُّخُولِ لِأَنَّهُ إِذَا كَانَ نَاقِصًا فَدَخَلَ الْمَالُ صَحَى امْتِلَا
 وَخَرَجَ بَعْضُهُ طَهْرًا بِمَا كَانَ ابْتِدَاءً مُتَمَلِّئًا مَا يَنْجُسُ اسْتِثْنَاءً فَاتَّعَرَّ كَيْفَ
 اعْتَبَرُوا الدُّخُولَ وَالْخُرُوجَ وَلَمْ يَقْبِضُوا الدُّخُولَ بِمَوْضِعٍ دُونَ مَوْضِعٍ وَكَذَا
 الْخُرُوجَ وَتَعْلِيلُهُمْ تَقَعُهُمْ ذَلِكَ وَمَعَانِيهِمْ الْكُتُبُ حَتَّى عِنْدَنَا فَإِذَا الدُّخُولُ
 مَعَ الْخُرُوجِ فِي وَقْتِهِ وَالْمَرُورُ هُوَ الَّذِي عَلَيْهِ قَطْبُ رَجُلٍ الْثَانِ يَدُورُ
 هَذَا كَلِمَةٌ فِي الْمَالِ الْبِجَاسِ إِذَا جَرَى وَكَذَا الْجَرِي فِي الْمَالِ الطَّاهِرِ إِلَّا أَنَّهُ فِي حَالِ
 جَرِيَانِهِ لَا يَوْصَفُ بِالْبِجَاسَةِ لِأَنَّ الْبِجَاسَةَ لَا تَقِفُ مَعَ الْجَرِيَانِ أَنْ لَمْ يَعْلَمْ
 أَنَّهَا هَذَا وَمَا ذَكَرَهُ الْقَلِيلُ فَطَلَا يَخْلُصُ بَعْضُهُ إِلَى بَعْضٍ وَلَقَدْ
 أَفْضَحَ عَنْهُ صَاحِبُ الْبَدَائِعِ صَبَّ مَا تَقَلَّ عَنْهُ الطَّاهِرُ قَاسِمٌ فِي رِسَالَتِهِ الْمَسْمُورَةِ
 بِرَفْعِ الْأَشْتِبَاءِ عَنْ سَلَةِ الْمِيَاهِ فَقَالَ فَإِنْ رُكِدًا فَقَدْ اخْتَلَفَ فِيهِ
 قَالُوا أَصْحَابُ الظُّوَاهِرِ إِنَّ الْمَالَ لَا يَنْجُسُ بِوُقُوعِ الْبِجَاسَةِ فِيهِ أَصْلًا سِوَاكَانِ
 جَارِيًا أَوْ رَاكِدًا وَسِوَاكَانِ قَلِيلًا أَوْ كَثِيرًا تَغْيِيرُ طَعْمِهِ أَوْ لَوْنِهِ أَوْ رِيحِهِ أَوْ لَا
 وَقَالَ عَامَّةُ الْعُلَمَاءِ إِنْ كَانَ قَلِيلًا لَا يَنْجُسُ وَإِنْ كَانَ كَثِيرًا لَا يَنْجُسُ لَكِنَّهُمْ
 اخْتَلَفُوا فِي الْحَدِّ الْفَاعِلِ بَيْنَ الْقَلِيلِ وَالْكَثِيرِ قَالَ مَا لَكَ أَنْ تَغْيِرَ لَوْنَهُ

بلا دخول

او طهره اوريحه فهو قليل وان لم يتغير فهو كثير وقال الشافعي اذا بلغ
 المائتين فهو كثير والعلتان عنده ضربان كل قرية ضون من
 فكون جلست مائتين وخمسين منا وقال اصحابنا ان كان بحر
 يخلص بعضه الى بعض فهو قليل وان كان لا يخلص فهو كثير فاما اصحاب
 الظواهر فاحتجوا بقوله صلى الله عليه وسلم الماطهور لا ينجسه شيء
 واحتج مالك بقوله صلى الله عليه وسلم خلق الماطهور لا ينجسه شيء الا ما عثر
 لونه او طعمه اوريحه وهو تمام الحديث اوبى العلم على الخاص علما بالليل
 واحتج الشافعي رضي الله عنه بقول النبي صلى الله عليه وسلم اذا بلغ المائتين
 لا يحمل خبثا اى يرفع الخبث عن نفسه ثم قال وتفسير الخلوص عندنا
 باتفاق الروايات عن اصحابنا انه يعتبر الخلوص بالتحريك وهو انه ان
 كان بحر لو حرك طرف منه تحرك الطرف الاخر فهو ما يخلص وان لا يتحرك
 فهو ما لا يخلص وانما اختلفوا في جهة التحريك فروى عن ابي يوسف
 عن ابي حنيفة انه يعتبر التحريك بالاغتسال من غير غتف وروى محمد
 عنه انه يعتبر التحريك في الوضوء وفي رواية باليد من غير اغتسال
 ولا وضوء واختلف المشايخ فالشيخ ابو حفص الكبير اعتبر الخلوص
 بالصبيغ وابو قيس اعتبره بالكدير وابو سليمان اعتبره بالمساحة
 فقال ان كان عثرا في عثر فهو ما لا يخلص وان كان دونه فهو ما يخلص
 وعبد الله ابن المبارك اعتبره بالمشرا ولا شمة عثر واليه ذهب
 ابو مطيع فقال ان كان عثر في عثر عثرا رجوا في يجوز وان كان

عشرين

عشرين في عشرين لا اجد في قلبي شيئا وروى عن محمد انه قد روى بمسجده وكان
 مسجده ثمانية ثمان وربع اخذ محمد ابن سلمه وقيل كان مسجده عثرا في عثر
 وقيل مسجده فكان داخلة ثمان في ثمان وخارجة عثرا في عثر الى ان قال
 ثم ان النجاسة اذا وقعت في الخوض الكبير كيف يتوضوء فنقول ان النجاسة
 لا تخلو اما ان تكون مريئة او غير مريئة فان كانت مريئة كالحيقة ونحوها
 ذكر في ظاهر الرواية انه لا يتوضوء من الجانب الذي فيه الجيفة ويتوضا
 من الجانب الاخر ومعناه انه يترك من موضع النجاسة بقدر حوض
 صغير ثم يتوضا كما في الاملاء عن ابي حنيفة لانا يتقنا بالنجاسة
 في ذلك الجانب وشكلنا في ما وراة وروى عن ابي يوسف انه يجوز
 التوضوء من اي جانب كان الا ان يتغير لونه او طعمه اوريحه لان حكمه
 حكم الجاري انتهى المقصود اقول يشكك منه قوله ما ذكره في استدلال
 اصحاب الظواهر من ان تمام الحديث الا الخ الا ان يكون هناك حديث
 حديث اخر مطلقا عن التقييد بالاستسنان ليصح الاستدلال به اولم
 ثبت هذه الزيادة عندهم فافهم وقوله واختلف المشايخ ارادهم المتأخرين
 بالنظر للاصحاب اي صحاب كابي يوسف ومحمد لهم اعتبار بالتحريك
 والمشايع بعدهم لهم اعتبار اخر ثم قال بعد كلام طويل وتحقيق
 جليل وهذا بين لك ان الدلائل المذكورة دلالة لخلوص النجاسة
 لا دلالة للكثرة التي لا يكون معها التنجس الا بالظهور كما رجم
 من لم يحقق سر الملكة عند ابي حنيفة رحمه الله تعالى وبجارة الاخبار

قالوا
 والظاهر انما مر
 لان الاول بصفة
 خلق الماطهور وان
 الماطهور لا ينجسه الا
 تكون الرواية بالمعنى
 فليراجع مجموعي

والتحفة والبدائع ومن بينهما صريحة في أن المراد خلوص الماء إلى الجباب
 الآخر وأنه دليل الكثرة انتهى كلامه وأقول وقالوا لما كانت الآراء مختلفة
 ما بين فاسد وصحيح وكان الماء الكثير ملحقا بالجلي لا ينجم والعليل
 ينجم جعلوا الفشر في الفشر في وجه الماء بغيراً وعلامة فهو لا يخلص
 والذي دونه يخلص وهو لطيف به وعليه القول وهذه الدلائل التي
 ذكرها العلامة قاسم وإن كانت في التحقيق دلائل لخلوص النجاسة
 وعدم خلوصها ولكنها تنب عليها ما ذكرنا واعتبر ذلك في وجه الماء وهو
 المعيار والعلامة وحيث شربتم كأس هذا التحقيق وتملت من كثر
 صفاء هذا الرجيق علمت أن قول شيخنا العلامة الفاضل في حاشيته
 رد المختار على الدر المختار عند ما تكلم على الماء الجاري ما نصه ثم إن كلامهم
 ظاهر أن الخروج من أعلاه فلو كان يخرج من ثقب في أسفل الحوض لايعد
 جاري لأن العبرة لوجه الماء ليد اعتبارهم بالحوض الطول والعرض
 لا العمق واعتبارهم الكثرة والقله في أعلاه فقط كما سيذكره الشارح
 وفي المية إذا كان الماء يجري ضعيفا ينبغي أن يتوضأ على الوقار حتى
 يمر عنه الماء المستعمل ولم أر المسئلة صريحا في رأي في شرح سيدي
 الشيخ عبد العتيق النابلسي في مسألة خزانة الحمام التي أجاب أبو يوسف
 بروية فارة فيها قال فيه إشارة إلى أن الخزانة إذا كان يدخل من أعلاه
 ويخرج من أسفلها فليس بجاري انتهى وفي شرح المنية
 يظهر الحوض يخرج ما يدخل الماء من الأنبوب ويفيض من الحوض وهو المختار

هذا السيد محمد
 عابد بن
 منه

لعدم يتقن بقا النجاسة فيه وصيرورته جاري انتهى وظاهر التعليق
 الاكتفاء بالخروج من أسفل كونه خلاف قوله ويفيض تامل وراجع انتهى
 كلام شيخنا ليس في محله أما قوله أو لا العبرة لوجه الماء فليس مسلم لما علمت
 أننا ما حققناه أنهم اعتبروا وجه الماء لخلوص النجاسة وعدم خلوصها
 ولم يعتبروا وجه الماء لأجل الجريان وعدمه ولهذا لم يحكم على وجه الماء
 بالنجس فقط بل على الجميع ماعدا الجز الذي لا يتجرى كما سيأتي ويكتف
 بنبأته وأما استدلاله بما في شرح الهدية وعبارتها فتنا وحوض الحمام
 كالجاري إذا كان الفرق متداركا والفرق جاري ويجوز عند الضرورة تقليد
 من يرى الوضوء من العتيق كما روي أن أبا يوسف دخل الحمام ثم خرج
 وصلى بالناس في أه الحمامي وأخرج أنه وجد فارة في خزانة الحمام فقال
 تعذروا لنا أهذا المدينة في العتيق كذا في البرازية وقد كتب شيخ
 عبد العتيق قدس سره العزيز بالفظه والظاهر أن المراد بغير الحمام خزانة
 كما وقع في عبارة المرحوم السيد تعالى وفي ذلك إشارة إلى أن ما الخزانة
 إذا كان يدخل من مكان عال ويخرج من أسفلها من الأنابيب إلى حياض الحمام
 فليس بجاري بخلاف ما الحياض إذا كان الأنبوب جاريًا والفرق
 متداركا والماء يسيل من الحوض كما تقدم وإلا قال أبو يوسف رحمه الله
 تعالى ما يقول إخواننا أهذا المدينة يعني الشافعية وأيضا كان ماء
 تكملة الخزانة قليلا دون القدر الكثير وإلا لما قال ذلك انتهى كلام الأستاذ
 وأقول وبالله التوفيق إنما نحتاج لهذا الجواب ونقول فيه إشارة إلى ما ذكر

سنة صاع كذا
 يلقي من يات
 العتيق ونزاع
 الله تعالى

سيدي

في الزج
 على

أنه لو كان ما أخرجه من أعلاه دائما ثم ينزل من الأسفل والخارج
 أنهم يخرجونه من فوق وقت الاحتياج إليه لاجتماع الخزانة ثم يند ما بها
 وهو غالب أحوال النظر إلى الجريان فلم يتحقق إذا شرط الجريان وهو الدخول
 والخروج في وقت الجريان وهذا هو الظاهر ولذا قال أبو يوسف ذلك لما أنه
 ما يخرج جارا وكان قليلا والغالب على احتلاله لئلا ثم تسد نارا فإذا لم يكن
 فيه إشارة إلى ما ذكر وأما ما نقله عن المنيّة وسلم أن ظاهر تعليلها بغير
 الاكتفاء بالخروج من أي موضع كان إلا أنه يناهيه قوله فيفيض أقول لا مناهية
 فيه لما ذكر لأنه غير الأفاضلة نظر إلى الغالب في الأحوال على أنا إن اعتبرنا
 مفهوم قوله فيفيض لم تكلف بخروج الماء في ثقب في أعلا الحوض أيضا فقلنا
 لابد من الأفاضلة ولا قيل به فإذا المراد بالأفاضلة مطلق الخروج والنظر
 لعبارة ابن الهيثم في شرح الهداية التي تقدمت حيث يخرج بالخروج والدخول
 فثبت ولم يقيده ولم يغير بالأفاضلة وغالب كتب أصحابنا لعبارة أفاده
 وأيضا لو اعتبرنا الخروج من أعلا في حق الجريان لزمنا أن نعتبر أيضا
 في الدخول وكان ما ينبع من أسفل ويخرج من أعلاه حال النبع ليس بجارا

وأيضا العلة في
 طهارة الجارية
 تنجس بغيره أو
 أو يخرج بها
 خروج النجاسة
 مع الجريان
 مع ذلك
 أن هذا يحصل
 بكل حال من أحوال الجريان والحكم
 يدور مع العلة اثباتا وسلبا

أصحابنا به صراحة تنبيه قد ذكر شيخنا بعد هذا البحث الذي تلوه
 عليك وسقناه هدية إليك من بحث آخر ولفظه تنبيه هل يلحق نحو القصة
 بالحوض فإذا كان فيها ما نجس ثم دخل فيها ماء حار حتى طف من جواربها
 هل تطهر هي والماء الذي فيها كالحوض أم لا لعدم الضرورة في غسلها توقفت
 فيه مدة ثم رأيت في خزانة الفتاوى إذا قد ما الحوض فأخذ منه
 بالقصة وأمسكها تحت الأنبوب فدخل الماء وسار ما القصة فتوصلا
 به لا يجوز انتهى وفي الظهيرة وفي مسئلة الحوض لو خرج من جانب آخر لا يظهر
 ما لم يخرج مثل ما فيه ثلاث مرات كالقصة عند بعضهم والصحيح أنه يظهر
 وإن لم يخرج ما فيه انتهى فالظاهر أن ما في الخزانة مبني على خلاف الصحيح
 يؤيده ما في البدائع بعد حكايته الأقوال الثلاثة في جريان الحوض حيث قال
 ما نصه وعلى هذا حوض الحمام أو الأواني إذا تنجس انتهى ومقتضاه على
 القول الصحيح تطهير الأواني أيضا بمجرد الجريان وقد علل في البدائع هذا القول
 بأنه صار جاريا ولم ييسقن بقا النجاسة فيه فانقضى الحكم وبه الحمد
 وبقي شيء آخر سلت عنه وهو أن دلوا بتنجس فأفرغ فيه رجل ماء حتى امتلأ
 وسار من جوانبه هل يطهر بمجرد ذلك أم والذي يظهر لي الطهارة أخذا
 مما ذكرنا ومما أنه لا يشترط أن يكون الجريان بمقدار ما يقال إنه لا يفي
 في العرف جاريا فهو لما مر من أنه لو سار دم رجله مع العيص لا ينجس فكذا
 ما ذكره الشارع بعد من أنه لو خرج نهر من حوض صغير أو صب الماء في طرف
 الميزاب الخ وكذا ما ذكرنا هناك عن الخزانة والرخية من المسائل فكل هذا

اعتبروه جازيا فكذا هنا واخبرني شيخنا حفظه الله تعالى ان بعض اهل
عصرهم في حلب اذني بذلك حتى في المائعات وانهم انكروا عليه ذلك
واقول مسئلة العصر تشهد لا اذني به وقد مر ان حكم سائر المائعات
كالماضي الاصح فالماصل ان ذلك له شواهد كثيرة فمن انكره وادعي
خلافه يحتاج الى اثبات مدعاه بنقل صريح لا بمجرد ادائه لو كان كذلك
لذكره في نظير المائعات كالزيت ونحوه على اني رايت بعد ذلك في القهستان في
اول فصل النجاسات ما يدل عليه حيث ذكرنا المائع كالماء والديس ونحوها
طهارته اما باجرائهم مع جنسه فخطابه كما روي عن محمد بن كافي التمراشي
واما المخلط بالماء كما اذا جعل الدهن في الخابيه ثم صب فيه ماء مثله
وحرك ثم ترك حتى يعلو وتعب اسفلها حتى يخرج الماء هكذا يفعل
ثلاثا فانه يطهر كما في الزاهدي الخ فهذا صريح بالاجراء نظير ما قد مناه
عن الخزانة وغيرهما انه لو اجري ماء اثنان احدهما في الارض او صبها
من علو فاخلط طهرا بمنزلة ماء جار ثم ما قد مناه عن الخلاصة
من تخصيص الجريان بان يكون اكثر من زراع او زراعين يتقيد بذلك
لكنه مخالف لاطلاقهم من طهارة الخوض بمجرد الجريان هذا ما ظهر لفكري
السقيم وفوق كل ذي علم عليم انتهى كلامي بالحرف واقول اما
ما ذكره من المسئلة الاولى من طهارة القصعة فالذي يفهم بالعلم الضابط
والفكر الثاقب من عبارة الظهيرية ان القصعة ملحقة بالخوض عند
بعضهم وغير ملحقة عند الاكثر اذ عدم الضرورة كما هو صريح عبارة
الخزانة

وليس قوله والصحيح راجع الى المائع القصعة بالخوض وعدم المائعات
كما فهمه وانما هو لافادة ان الصحيح عدم لزوم خروج ما فيه كما هو صريح
عبارة واما القصعة فانه ذكرها زلا لافادة المائعات بالخوض عند
البعض نعم عبارة البديع تفيد المائع الاولاني بالخوض والتسوية
بينهما وبالمجمل فالذي يفهم كلامهم ان المسئلة ذات قولين وان الأكثر
جرحا على عدم المائع كصاحب الخزانة والظهيرية لا ان صاحب الخزانة
جار على الضعيف لقول صاحب الظهيرية والصحيح لما علمت
في بطلت نتجت من قوله اخر او مقتضاها انه على القول الصحيح يظهر
الاولاني ايضا بمجرد الجريان فكانت النتيجة نتجتا هي المائع الاولاني
بالحياض في هذه الصورة وهي وضعها وجريان ذي المدد عليها وسيلانها
عند البعض فالتمت العبارات الثلاث ولا منافاة بينهم اذا وانفتح
الحكم في ذلك وهو المائع الاولاني في طهارتها ما ذكره مذهب لبعضهم وان
الاكثر جرحا على خلافه هذا وما ذكره من المسئلة الثانية من قوله وبقي
اخر في غير مسلم ايضا والذي يظهر عدم الطهارة اما قوله والذي يظهر الطهارة
اخذا مما ذكرناه هنا يريد المسئلة الاولى ودلائلها اقول بين هذه
المسئلة وبين التي ذكرها فرق واضح وتوافق عليه كوكب الحق لا يخفى
لان من البين ان القصعة الموضوعة تحت الماء الجاري يمدد نطفة
ليست كماء افرغت فوقه ماء فسال الحكم العرف على الاولاني بالجريان دون
الثانية ومع هذا فالذي نقله صاحب الخزانة عدم طهارته كما تقدم

فاما بالكيفية واما قوله وما يقال انه لا يعد في العرف جاريا ممنوع لما
 مر من انه اذا سال دم رجله مع العصير لا يجنس فاقول شتان بينهما
 ايضا لان مسئلة العصير المتقدمه مفروضة عندهم فيما اذا كان حوض
 العصير يجري وهو في هذه الحالة سال دم رجله فهو لا يجنس لانه جار
 وحكمه حكم الماء الجاري لم تر الى قولهم سال دم رجله مع العصير اي الجاري
 تصاد كحوض ماء سال دم رجله فيه فهذا يعد العرف جاريا واين هذا
 من مسئلتنا و اين الترياق من يد التناول واما قوله وكذا ما ذكره
 الشارح من انه لو حفر الخ فليس مثل مسئلتنا ايضا لانه بعد ما
 حفر الحوض وجري الميزاب واستمر هذا الجريان الى انقضاء وضوءه
 فلا شك ان الراي اذا رآه في هذه الحالة يتوضوء والماء يجري بين يديه
 وهو يتوضا بعده جاريا واما قوله وكذا ما ذكرناه عن الخزانة والرخيم
 فاقول اما ما ذكره عن الخزانة فهو انما ان احدها طاهر والاخر نجس
 فصبا من مكان عال فاختلط في الهواء ثم نزل لا طهر ولو جري ماء
 الاناين في الارض صار بمنزلة ما جار انتهى فليست هذه المسئلة ايضا
 دالة لما نحن فيه لان غايتها انه لما افرغ الاناين لا شك انه يحكم
 على الانا الطاهر الجاري من الميزاب بانه جار وطا خالطه ماء الانا
 النجس لم يحكم على الطاهر بالنجاسة لانه ما جار وطهره لان الماء طهر
 بعضه بمضا على ما في العمدة والاختلاف بينهما وقع في الهواء كما هو صريح
 عبارة المتقدمه وخذه هنا واما مسئلة الرخيم فهي لو اصابته الارض
 بنجاسة

بنجاسة فصب عليها الماء فري قدر زراع طهرت الارض والماء طاهر
 بمنزلة الماء الجاري ولو اصابها الطر وجري عليها طهرت ولو كان
 قليلا لم يجر فلا انتهى فمدى كما ترى ليس لها بمسئلة شبيهة أصلا لم
 تر الى قوله جري قدر زراع وما ذاك الا ليتحقق الجريان ويعد في
 العرف جاريا واما قوله ومسئلة العصير تشهد له فاقول هذه الزيادة
 مجروحة لما علمت من ان مسئلة العصير غايتها حوض صغير جار يخرج
 منه العصير ويخرج منه عصير وقت فيه في هذه الحالة بنجاسة فلا يحكم
 بنجاسته واما قوله فن انكروا وادعي خلافه يحتاج الى نقل صريح الى فاقول
 النقل الصريح هو عدم صدق تعريف الجاري عليه وتصريح صاحب
 الخزانة بأن القصعة الموضوعة تحت الانبوب لا تطهر وليست بجارية
 الاعلى القول الغير الصحيح الذي افصحنا عنه سابقا فاما هذه المسئلة
 واما قوله لا يجرد انه لو كان كذلك فاقول هو وان لم يثبت هذا الأمر في العادة
 يبعد كشيء لانه اذا كان لجريانه ونظيره وجه سهل في غاية السهولة
 لا يصار لوجه عسير جدا ويترك السهل بالمرء واما قوله على في راي
 بعد ذلك في القهستاني أول فصل النجاسات الخ فاقول ليس من د
 القهستاني ما ذكر من اجراءه مع غيره مطهر اي بان يكون النجس في
 اناء ويوضع الطاهر عليه فيطهره بل المراد لو كان العصير يجري في حوضه
 والتقى عليه عصير اخر نجس في هذه احواله يطهره بليل قوله باجراؤه مع
 جنسه فخلطابه فافهم واما قوله نظيره ما قد مناه عن الخزانة من انه

فاقول
 فانظر كيف
 ان يصب عليه ماء
 حتى يذهب الى القعر الاول
 فلا يفسد كيف
 هذا ونحوه السهل

انهم

لو اجري ما اتاين فاقول ليت هذه نظيرها لانه لما اجري الاناء
 الطاهر في الارض وعُد في العرف جاريا خالطه البحر بعد ذلك فلم
 يتجسسه بل الطاهر طهره لم تترالي قولهم فيتم وجرى مقدار زرع
 تقدم واما قوله نعم على ما قد مناه عن الخلاصة الخ فاقول هذا ضعيف
 كما انه اذا خرج من الحوض وتشرب ما في جوانبه لانه من الخروج من جانب
 اخر وهو ضعيف ايضا لانه يحكم عليه بالجران بمجرد الخروج كما علمت
 وهذا في الحوض بخلاف الجريان في الارض حيث ما قد مناه من الرضخ
 من انه لو اصاب الارض نجاسة قُصِبَ عَلَيْهَا الماء فجرى عليها قدر
 زرع طهرت والماء طاهر بمنزلة ما جار ولواصابها المطر وجرى عليها
 طهرت ولو كان قليلا لم يجز فلما وهذا بالاتفاق في هذه لانه من الجري
 بمقدار الزرع والاكثر للعرف بخلاف ذلك في الحوض فانه يحكم العرف
 بالجريان بمجرد الخروج اذا كان في حالة الدخول بالجريان وبالجملة اذا تسبعت
 كلماتهم ومسائلهم في هذا الشأن وجدنا ناطقة بان الحكم على الماء الجاري
 للعرف بالجريان لا بالأجر واما قل من المسائل مما فيه اجراء تجدد العرف
 مصاحبا له حالكا به فهو ملاحظ في جميع المسائل لا الاجرام من غير ان
 يعد العرف جاريا كسلكنا فانها اجرام من غير ان يعد العرف
 جاريا لاجريان بخلاف ما تقدم مما فيه اجراء وعُد في العرف جاريا
 ثم رأيت بعد كتابتي لهذا الحد في شرح سيدي الشيخ عبد الغني النابلي
 قدس سره العرف بما ينطق بما قلته وينصع عما صدرت به حيث قال
 عند ما

عند ما كتب على المطر ومن فروع كون ما المطر بمنزلة ما الجاري
 في حال نزوله من السائل على ما يظهر ما لو نزل ما المطر على عضو او ثوب
 منجس ثم اخذ منه الى الارض فالماء طاهر ما لم يتغير احد اوصافه
 بالنجاسة ومثل ذلك لو اصاب محدثا فاسقط حدثه ينبغي ان لا يصير
 مستوعلا اذا انفصل عنه لانه ما جار لاحكم للتعامل فيه كما تقدم بيانه
 بمنزلة ما لو وضع يده او رجله تحت انبوب الماء وفي وسط النهر الجاري
 فان الماء الذي يمته ثم يفصل عنه ظهوره كالاخفى وليس هذا كالاشياء
 الذي يصب منه عليه لانه تسيل واجراء لاجريان لانه يصنع
 كالحوض الراكد اذا تخرج ماءه فانه لا يكون جاريا فتأمل وسبق مسألة
 الاستنجاء بالقعدة عن فتح القدير انتهى كلام الاستاذ بالحرف فاذا قرأت
 سمعتك بلولو هذا التقرير وشئت اذنيك بماراق وصفي من هذا
 التقرير رفعت لك مسألة القصعة الاشارة والفتاب واعربت
 عن قولين في الباب والتفتت ترها مسئلتا وقالت بقول مستطاب
 انني حايض فلا يطهرني ما هذا الدوم من غير ان تبيان اقول وهذا مجتمع
 العبارات وتلتم الاشارات وهذه الحدود لانه اذ كشف عما هذه الفتة
 الباب الثاني في حوض الحمام اقول قال في الرضخ وفي نوادر المعلى عن ابي
 يوسف ان ما الحمام بمنزلة الماء الجاري اذا دخل يد فيه وفي يديه
 قد رلم ينجس واختلف للتأخرون في بيان هذا القول منهم من قال
 مراده حاله مخصوصة وهو ما اذا كان الماء يجري الى حوض الحمام والاعتراف

منه متدارك فهذا الما في هذه الحالة في حكم الجاري ومنهم من قال من
ما الما عنده بمنزلة الجاري على كل حال لاجل الضرورة انتهى اقول
يجب ان يقيد قول الرضا الثاني من انه جار على كل حال على ما اذا كان
الما تارلا من اعلاه لما في فتح القدير والمقنن الجاري حوض الما اذا كان
الما ينزل من اعلاه حتى لو ادخلت القصة النجاسة واليد النجسة
فيه لا ينجس وسهل بشرها مع ذلك تدارك اغتراف الناس فيه خلاف
ذكر في المسند انتهى قال في المسند وعبارتها مع شرحها للجلي وفي نوادر
المعالي عن ابي يوسف ما الما بمنزلة ما يجري في عدم تنجسه بالنجاسة
مالم يظهر اثرها حتى اذا ادخل رجل وفيه قدر لم ينجس واختلف
المتأخرون في بيان هذا القول قال بعضهم مراده اي ابي يوسف في قوله
القول حالة مخصوصة وهو اي تلك الحالة وانما ذكرها باعتبار المعنى اي
الما اذا كان الما يجري من الانبوب الى حوض الما والناس يفترون
منه عرفا متداركا كالماء المتلاصقا يلحق ببعضه بعضا وهذا القول هو مختار
قاضي خان في فتواه قال فيها فان ادخل يد في الحوض وعليها نجاسة
اذا كان الما ساكنا لا يدخل فيه شيء من انبوبة ولا يعرف انسان بالقصة
يتنجس ما الحوض فان كان الناس يفتنون من الحوض بقصاعهم
ولا يدخل من الانبوب ما او على العكس اختلفوا فيه واكثرهم على انه
ينجس ما الحوض وان كان الناس يفتنون بقصاعهم ويدخل الما من
الانبوب اختلفوا فيه واكثرهم على انه لا ينجس انتهى فهذا هو الذي
ينبغي ان

ينبغي ان يعتمد عليه ومنهم اي من المتأخرين من قال هو اي ما الما
اي عندي ابي يوسف بمنزلة الما الجاري تدارك الاغتراف مع دخول الماء
من الانبوب او لا لاجل الضرورة الا يري ان الحوض الكبير الحق بالجاري
على كل حال لاجل الضرورة ولما قلنا ان منع الضرورة في حوض الحمام اذا لم يكن
العرف متداركا لعدم المخرج في التحرز فامكن عمله من غير مشقة بخلاف
الحوض الكبير انتهى وهي ناطقة بما قلنا من التقييد المتقدم لعبارة الرضا
وفي الجريدة نقله كلام الفتح المتقدم وفي المجتبى لا يصح انه اذا كان الما يدخل
من الانبوب والعرف متدارك فهو كالجاري وتفسير العرف المتدارك ان
لا يمكن وجه الماء فيما بين العرفين قال في فتح القدير ثم لا بد من كون
جريانه بحد كاف في العين والنهر هو المختار انتهى وفي الراجح الوهاج ولا يشترط
في الما الجاري المدد هو الصحيح وفي التنجيس والمعارض وغيرها الما يجري
اذا سدد من فوق فتوضا انسان بما يجري في النهر وقبلي جري الما كان جاريا
لان هذا ما جاريا انتهى فهذا يشهد لما في الراجح انتهى ما في البحر اقول وبه تعلم
اختياره لعدم اشتراط المدد وهو المفتي في الذهب فافهم وقال القسطنطيني
عند ما علم على الجاري جاريا في عرف الناس وقيل هو ما يحمل شيا وان قل وقيل
ما يذهب بتبينة وقبل ما لم ينقطع جريه بعرض يد كما ذكره الزاهدي ومما
اي يوسف بالاغتراف والاصح هو الاول كما في التحفة ويدخل في الجاري
ما الثلج اذا جرى على طريقه نجاسة ييسر واختلطت بحيث لا يري
لونها ولا اثرها كما في الخلاصة وكذا ما المطر حين المطر حتى لو اصاب

ولكن مع اعتبار
العرف له جاريا
كما لا يخفى

الشوب بعد ما وقع على سطح فيه عذرات لم يتجسس الا اذا تغير وكذا
 ما اليهم حتي لو ادخل فيه يد وعليها قدر لم يتجسس قبل هذا على ظاهر الرواية
 وقال عامة المشايخ انه اذا ادخل الما في الابنوب يتدارك لم يتجسس عليه
 الفتوي كذا في المحيط وتفسير الافتراق المتدارك ان لا يمكن وجبه
 الما فيما بين العرفين كما في الزاهدي انتهى وقوله اقول فأتضح من هذا كله
 ان المسئلة خلافية والذي يقتضيه الفهم من عباراتهم انه لو كان ما الحوض
 نجسا وبعد ذلك حصل الجريان المتقدم على ما هو المعتمد من اشتراط التدارك
 او سكن وجبه الما فتجسس ثم حصل هذا الفرق المتدارك والتزول لا يطهر
 لانه لم يتحقق جريان لانه في تلك الحالة فقط كما علمت من العبارات المتقدمة
 بدليل قولهم في التعرّيج حتي لو ادخلت القصعة النجسة او اليد النجسة في
 هذه الحالة ولم يقصدوا ان جرحها الا في هذه الحالة وبدليل اشتراطهم
 الفرق المتدارك والافلا فائدة له فيما يظهر اذا علمت هذا فواقع
 في حاشية شيخنا عند قول الدر وكذا البئر وحوض الحمام اي يطهرات مما
 من النجاسة بمجرد الجريان حيث قال بعد هذا وكذا ما في حكمه من الفرق المتدارك
 كما مر انتهى ليس في محله لانه ان حمل على ما قصد من الفرق المتدارك
 الذي مر في عبارة الدر لا يصح لما علمت من اعتبار الجريان في هذه الحالة
 فقط وانه لا يبيح جريها في غيرها وان حمل على حال كون الفوقات وقعت
 فيه نجاسة وان لم يكن مراده لا يصح لما علمت اما على اشتراط التدارك
 فظاهر واما على عدم اشتراطه فكذلك لاننا لا نحكم بنجاسته في هذه الحالة

للصورة وبالجمله فإذ بان الحكم لا يظهر حوض الحمام لعدم تصوره
 بعد ثبوت الحكم بنجاسته ومشاهدة الاستدراك الخاف الى ان الحكم
 بالحقيقي والفعله عن ما قبله وعن موضوع المسئلة نعم يكون الجريان
 الحكمي مطهرا في هذه الصورة بناء على القول الاخر وهو عدم اشتراط طه
 التدارك فلو سكن وجه الما وقعت فيه نجاسة او كان نجسا وبعد
 ذلك حصل هذا الجريان الحكمي فانظروا انه يظهر لما في المحيط لو تجسس
 حوض فدخل الما فيه وخرج فلا يصح انه يطهر لان الما الجاري لا اتصل
 به صار في حكم الجاري وكذا حوض الحمام اذا انصب فيه الما واعتبر
 منه الناس انتهى فاطلق الاعتراف ولم يشترط التدارك وما في
 الصرفيه عن القباي ان كان الما يدخل ولا يخرج او يخرج ولا يدخل لا يطهر
 وان كان يدخل ولا يخرج ولكن يعترف منه بانما عرفا متداركا لا ينقطع طهر
 كحوض الحمام انتهى فانظروا انه اراد بقوله طهر بقي على طهارته اذا وقعت
 فيه نجاسة في هذه الحالة واللام يستعمل لان حاصل معناه ان كان نجسا
 وكان يدخل ولا يخرج ولكن يعترف منه عرفا متدارك لا ينقطع طهر
 وان انقطع واحالة هذه لا يطهر وهو فاسد كما ترى فوجب حمل على
 ما ذكرنا من المعنى المقصود والمراد وبالجمله فالذي تحررنا من كلامهم
 ان حوض الحمام يكون في حكم الجاري على الصحيح في حالة واحدة فقط وهو
 ما اذا كان نازلا والفرق متدارك فهو في هذه الحالة لا يتجسس بوقوع
 النجاسة وهذا على القول باشتراط التدارك واما على من لم يشترط

الما

التدارك يكون في حكم الجاري في هذه الحالة وفيما اذا كان نجسا وحصل هذا
 هذا الجريان الحكمي وفيما اذا سكن وجه الماء وحصل ما ذكر والله الملم للضرر
 واليه المرجع والمآب **فرفع ذكر في الظاهر** ان هذا الحكم
 في كل حوض اقل من عشر في عشر حيث قال وكذا حوض الحمام وقال حاشية القضاة
 خير الدين الرملي في حاشيته على البحر الرائق قوله يعني صاحب البحر والحقوا
 بالجاري حوض الحمام اذا كان الماء ينزل من اعلاه اقول وبالأولى الى الف
 الا بالار التي عليها الدواليب بيلا دنا اذا الما ينسج من اسفلها والفرق
 منها بالقواديس فوق تدارك الفرق من حوض الحمام فلا شك في ان حكم
 ما بها حكم الماء الجاري فلو وقع في حال الدوران في البئر والحالة هذه
 نجاسة لم ينجس تامل والله تعالى اعلم **استمر عبارة** خير الدين الرملي اقول وكأنه
 لم يطلع على عبارة الظهيرية واللام يبق صورته على الوجه الاولي ولكن **ولكان**
 اقول فتوى عباراتهم في قولهم والحقوا بالماء الجاري حوض الحمام لاسيما
 على من لم يشط التدارك وجعله موضع الضرورة يقتضي انه لا يتعداه
 الا اذا كان الحال حال ضرورة ولكن لا معارضة مع النص فتأمل
فتنه قال في البحر وفي فوائد الرستفاني التوضي من الحوض افضل
 من النهر لان المعتزلة لا يجزونه من الجياص فتزعمهم بالوضوء منها
 انتهى وهذا انما يفيد الافضلية لهذا العارض ففي مكان لا يتحقق التشر
 افضل كذا في فتح القدير وفي معارج الدراية قبل مسألة الحوض مبنية
 على ان الجري الذي لا يتجرى فانه عند اهل سنة موجود في الى رجع فتصل
 اجزا

اجزا النجاسة الى جزء لا يمكن تجزئته فيكون باقي الحوض طاهرا وعند
 المعتزلة والفلاسفة هو معدوم فيكون كل المائي والنجاسة فيكون
 كل الحوض نجسا عندهم وقيل في هذا التقرير بنظر انهم كلام البحر وقال
 شيخنا في رد المحتار بعد نقله ذلك اقول وتوضيح ذلك ان الجري الذي
 لا يتجرى عبارة عن الجوهر الغرد الذي لا يقبل الانقسام اصلا وهو ما
 تتألف الاجسام من افراده بانقسام بعضها الى بعض وهو ثابت عند
 اهل السنة فكل جسم يتألف بالانقسام اليه فاذا وقعت في الحوض النجس
 نجاسة وفرضنا انقسامها الى اجزا لا يتجرى وقابلها من الماء الطاهر
 مثلها يبقى الزايد عليها طاهرا فلا يحكم على المأكلة بالنجاسة وعند الفلاسفة
 معدوم بمعنى ان كل جسم قابل للانقسامات غير متناهية فكل جزء من
 النجاسة قابل للقسمة وكذا الماء الطاهر فلا يوجد جزء من الطاهر الا يقابله
 جزء من النجاسة لعدم تناسل القسمة فتتصل اخر النجاسة بجميع اجزاء
 الماء الطاهر فيحكم عليه كله بانه نجس ولعل وجه النظر في هذا التقرير ان
 لو كانت المسئلة مبنية على ذلك لزم ان لا يحكم بنجاسة مادون عشر في عشر
 ايضا اذا غلبت النجاسة عليه او ساوته لبقاء الزائد على الطهارة فلا يحكم على
 الكل بالنجاسة وايضا فالتعيين بالنجاسة مبني على خلاف المعتمد من طهارة
 الماء المستعمل على ان الشهود ان اخلاف في مسألة الجري الذي لا يتجرى بين
 المسلمين وحكا الفلاسفة فنفاه الفلاسفة وبنوا عليه قدم العالم
 وعدم حشر الاجساد وغير ذلك من انواع الاتحاد وانثبت المسلمون لرد

ذلك لان مادة العالم اذا تشابهت بالانقسام اليه يكون ذلك
الجزء واحدًا محتاجا الى موجد وسواءه تعالى كما بين ذلك في محله واما
المعتزلة فلم يجالوا اهل السنة في شيء من ذلك والالكفر واقطعا مع
من اهل قبلتنا ومقلدون في الفروع لذهبت فالاولى ما قبل من
بناء المسئلة على ان الماي نجس بالمجاورة وعندنا بالبرهان وهذا يعلم بظهور
اثرها فيه فالحال يظهر لا يحكم بالنجاسة بناء على ان المستعمل نجس هذا
ما ظهر لي في تقرير هذا المحل فاعتنتم فانك لا تجد موضعا كذلك في
غير هذا الكتاب انتهى ما قاله بالحرف واقول اما ما ذكره من هذا الباب
هو فاصل ما نقله الطحاوي في حاشيته مع زيادة بيان وذكر الطحاوي
في حاشيته على الدر قوله والتوضي من الحوض الى قال في البرزاري
التوضي من الحوض افضل من اجاري دفعا للمعتزلة بناء على مسئلة البرزاري
الذي لا يتجزى انتهى وبيان ذلك ان الجز الذي لا يتجزى موجود في
الخارج فوصول اخر النجاسة الى جز لا يمكن تجزئته فيكون باقي الحوض
طاهرا والمعتزلة والعلا سفة لما نفوا الجز الذي لا يتجزى في الى ربح
كان الماي مجاورا للنجاسة فيمضي ورقة كله لظواهر الحوض نجسا عندهم كما
في هاشم البرزاري بخط بعض الافاضل فيه ايضا علم ان الجز الذي
لا يتجزى حق ثابت وهو الجوهر الفرد الذي لا يتصور تبعضه وتجزئته
عند اهل السنة والجماعة وقالت المعتزلة يتصور تجزئته عقلا وفلا
الي ما لا نهاية له وهذا قول فاسد فانه يشتر ان لا يكون الفرد له اصغر

فوصلت

من الجبل ولا الجبل اكبر منها اذ جز كل منهما لا يتناهى وما لا يتناهى
كيف يكون اصغر كذا في الكفاية وقال الخلاف تظهر في ثلاثة اشياء احدها
في وصف الله تعالى القدرة على خلق الجوهر الذي لا يتجزى وعدم وصفه
فقد الخضم لا يوصف بها لكونها محالا عند الجمع بين الضدين وعندنا
يوصف بها لامكانها والثاني الاخصا ودليل الاخصا واحصى كل شيء عددا
قلول يمكن للجز الذي لا يتجزى نهاية لا تحقق من حيث العدد والثالث في
مسئلة الحوض الكبير اذا وقعت فيه نجاسة ينجس كله عند الخضم وان
قلت النجاسة لا يمتد لا تتناهي بجزئتها وكان قطران الماصحة
لقطران النجاسة فينجس وعندنا لا ينجس اي لانه لا تتناهي
النجاسة الى جز لا يتجزى فيبقى بعض غير مجاور للنجاسة فيمضيه مجاور
وبعضه غير مجاور فلا ينجس بالشك انتهى كلامه بالحرف وقال
شيخ صاحبنا الرضوي في حاشيته الدر ايضا بعد نقله عبارة البحر الباقية
وكان وجه النظر عدم فهم المراد فان النجاسة اذا تجازت ثم تجزأت
الي ان وصلت الى حد لا يقبل الانقسام كالا عقلا ولا وهما
وعلى هذا الظن ان اجزاء الماء تزيد على اجزاء النجاسة كان بعض الماء
نجسا لمجاورة النجس وبعضه لا لزيادة على اجزاء النجاسة فما اخذ
منه يحتمل ان يكون مما خالطته النجاسة فيكون نجسا ويحتمل العدم
فيكون طاهرا والاصل فيه الطهارة والشك في النجاسة فيوضد باليقين

الماء

وهذا كما قالوا في الخبر اذا بالت على حطة تدوسها فانها تظهر بالقسمه
وبفضل بعضها وهذا التعليل يشمل الماء وغيره من الاماكن كايح
اليه الشارع وقال الكفوي في طبقاته بعض المعتزلة لما رأي عدم
تساوي الجز الذي لا يتجزى قال آخر النجاسة الواقعة في الحوض غير
متساوية كاجزاء الماء فانقسم كل اجزاء الماء فيتجسس الكل وعلما بان
لما رأوا تساوي الجز الذي لا يتجزى لزم ان يبقى بعض اجزاء الحوض
طاهرا لكن لا يعرف الطاهر من النجس فله ضرورة وهي ان الماء لا يجرز
في البيوت حكما بطهارة الكل بخلاف العصور والخل فان يجرز
بالاواني الا يرى ان الاسواق لما لم تخل عن الحرم اعتبروا الطهارة
كذلك بحكم الضرورة اعتبروا عدم النجاسة انتهى نقلا من خط الخيال
في هامش البرازيه ويرد قولهم بعدم الجز الذي لا يتجزى انه
لا يكون الخردلة اصغر من الجبل ولا الجبل اكبر منها اذ كل جزء منها
لا يتساوي وما لا يتساوي كيف يكون اصغر كفاية وعلم من هنا
حقيقة الماء الكثير الذي كالجارى وهو على ما غلب على الظن ان
اجزاء النجاسة لم تستوعب ساير اجزائه وهذا معنى قولهم المتمد
من مذهب النعمان ان الكثير موكول الى رأي المستلي وهو يختلف
بكثر النجاسة وقلتها فالقدير بالعرف في العرف حكم انتهى ما قاله
الرحماني بحروفه واقول اللهم يالمهم الصواب اسألك

النجاسة الى

ما به فصل الخطاب اما ما قاله شيخنا من قوله ولعل وجه النظر في
هذا التقدير الخ فقيه نظر لما علمت من تصريح البزازي وغيره من
بناء المسئلة على ما ذكره لا سيما وقد صرح الكفوي فيما نقله عنه الرحمتي
والطواقي فيما تقدم من قوله فان بعض المعتزلة لما رأي عدم تساوي
الجز الذي لا يتجزى قال آخر النجاسة الواقعة في الحوض الخ لا يفرق
ما ذكره وايضا قول العزج وفي هذا التفرع نظر يقتضي ان النظر
في التقدير المترتب على بناء المسئلة على ما ذكره لاني اصل البناء والافكار
وفي بناء المسئلة على ما ذكره نظره وقوله ثانيا في وجه النظر وايضا فان
بالنجاسة على خلاف المتمد من طهارة الماء المستعمل لعل الصواب
من نجاسة الماء المستعمل فان البيا في مثل هذا يرجع للمضاف والمضاف
اليه وبعد ذلك نقول لا يلزم ما ذكره لأن صريح كلام الكفوي والرحمتي
فيما تقدم ان هذا الكلام هنا مبني على ان الماء الكثير ما غلب على الظن
ان اجزاء النجاسة لم تستوعب ساير اجزائه وأن القليل بخلافه
كانت نواته قريبا لان مرجع الحكم بالنجاسة وسائطها ضرورة المستلي
فهو الحكم من ان راع اذا وهو اصل المذهب النعماني الذي هو متوخ
المتعارف عليه والاحكام وان كان المتأخرون اختاروا العرف في العرف
كصاحب النهر واضرابه فافهم نيج الصواب ولا يمكن كذا رتبان
وقوله ايضا فالنكير بالنجاسة مبني على خلاف المتمد لا ينبغي

فقيه التفرع بهذا

الأعلام ؟

ان يكون فيه نظر من هذه الحشية لان ثمة الخلاق على ما نقلناه عن
الطوائف في الحوض الكبير اذا وقعت فيه نجاسة وعلام السراج محمول على
هذا وكما صرح به بقوله المتقدم حيث قال فاذا وقعت في الحوض الكبير
نجاسة الخ وقولنا ان المشهور ان الخلاف في مسألة الجزاء اقوال ليس هذا
منقولاً عن جميع المعتزلة حتى يقال فيه ما ذكره بل عن بعض الاثري
الى قول الكفوي فان بعض المعتزلة لما رأوا ما قولهم فاما المعتزلة
فانهم لم يخالفوا اهل السنة في شيء الا فاقول لا بد من الممانعة على تقرير
ايضا لانه حيث ادعى عندهم ان النجاسة بالجارية وعندنا بالريان
رجع الى تقليل المخرج المتقدم الذي فيه النظر والتزاع ألم تنظر الى
قول المخرج وعند الفلاسفة هو معدوم فيكون كل المانح والنجاسة
وقوله عندنا بالريان كذلك يرجع الى ان النجاسة ان تجزأت بالريان
ثم تجزأت ثم وثم الى ان وصلت الى حد الى اخر ما قررنا واخافنا
منه ان لم يرجع اليه صريحا رجعتنا اليه التماما وبالجملة من قال
المعتزلة في ذلك وقع في هذا المخذور ولا يدعي في ذلك فان قولنا
المعتزلة من اهل قبلتنا ومقلدون في الفروع لمذهبننا اي غالبهم
واما من اوصلته بدعته الى ذلك فليس كذلك واما ما قاله الكفوي
فلا ضرورة وهي ان المانح في البيوت وكلنا بطاوة الكل بخلاف
محل التزاع العيصية فانه من حيث ان المعتزلة ان العيص كالماء وانه
مشي على قول اخر واما ما قاله الطوائف في كونه وكذا المفهوم من كلام
يشنخا

يشنخا حيث فرض محل النزاع في الحوض الكبير حيث قال في توضيح المسئلة فاذا وقعت
في الحوض الكبير حيث قال في توضيح المسئلة فاذا وقعت في الحوض الكبير نجاسة لما ان العيص
يتجسس عندنا وعندهم فاقول ينبغي ان يجري الخلاف المذكور في جميع المانح ولا يقتصر
في المسئلة على الحوض الكبير اذا وقعت فيه نجاسة بل يراد بالمانح صغارا وكبارا لان الماء
المستعمل وهو ما انفصل عن مواضع اوله من اعضاء الوضوء يكون متصلا بجميعها كما قيل في
عندهم وعندنا الاثري لقول صاحب الفتح حيث قال لان المعتزلة لا يميزون بين المانح
فاطلق ثم رأيت في شرح الهدية لبيدي شيخ عبد القوي النابلسي قدس سره بعد نقله لكلام الفتح
هذا ومسئلة المانح منية عند المعتزلة القائلين بعدم الجواز من مسئلة الجزاء الذي لا يتجزى
كما صرح به لك صاحب البزارية وبيان ذلك ان الاجسام المركبة كالماء والجزء ونحوها هي
انها مركبة من البيوت وهي المادة الكلية ومن الصورة وهي التقيد الجزئي فقط فليس على
هذا ان يكون ما الحوض كله متصلا واحدا فلو توصاه صارت جميعه مستعملة عندهم لكونه
واحدا وهو باطل فان مذهب اهل السنة والجماعة تفريق كل قسم الى قسم الى قسم الى قسم
كلما مركبة من الجزاء الذي لا يتجزى لاوها ولا قرصا كما قرر في موضعه من علم الكلام وهو اربعة
انواع في كل جسم مركب اي جسم كان نوع من النار ونوع من الهوى ونوع من الماء ونوع
من التراب فاذا اراد الله تركيب جسم من الاجسام جمع بين قدرته من كل نوع من هذه
الانواع الاربعة اجزا صغارا متلاصقة وضم بعضها الى بعض بتدبير الهي فكل
جسم اذا اراد الله عدم ذلك الجسم فرق بين انواعه فيذهب كل نوع من تلك الاجزاء الى
ثم اذا كان يوم القيمة عاد تلك الاجزاء الى ما كانت عليه من التركيب وهذا هو البعث الذي
وردت به النصوص القطعية ثم ان كل نوع من تلك الانواع الاربعة مركب ايضا من اجزاء
صغارا لا تحمل مقسمه متلاصقة بشبه بعضها بحيث تظهر كالتى الواحد فتصل
وتتقطع لشدة مناسبتها ببعض البعض ولكن لا تشبه اجزاء هذا النوع اجزاء النوع الاخر
فلما اجزاء صغارا جدا متلاصقة متناسبة يتصل بعضها ببعض ويتفصل بعضها
عن بعض وكذلك الهوى والنار والتراب فلو توصاه اجزاء بالما حتى صار بعض تلك
الاجزاء مستعملا لا يلزم ان تصير بقية الاجزاء مستعملة كذلك لان عندنا ليس
واحد الا يجب ظاهرا الصورة التركيبية الى صلة بين اجزاء الصغار التي
لا تتجزى وانما هو مركب من اجزاء متناهية تتفصل وتتصل فلا يلزم استعمال
الجميع بل البعض والحق ان الاجزاء في كل مركب متناهية كما هو مذهب اهل السنة
والاثرم ان يدخل ما لا نهاية له في الوجود وهو باطلا كما جاز العقلاء كما ثبت بذلك

الماء
ما شهد
لما قلنا
حيث

بطلان التسلسل والله اعلم بالصواب والرافع للارتباب انتهى كلام سيدي
 الاستاذ محروفة اذا علمت هذا فاقول الذي يقتضيه النظر ان يكون وجه النظر الواقع
 في كلام معراج الدراية هو القضي الذي يقتضيه النظر في وقوع الشيء في سائر الاوضاع
 الوضوئية منه وانه افضل من النهران وجد احد من اهل الاعتزال والحق ان المسئلة بنسبة على
 وجود الحق الذي لا يتجزى وعدم وجوده ولكن في مطلق الاوضاع ان وجد عند
 وجه ذلك انهار ووجد من اهل الاعتزال من يقول بذلك وان حيث انفصل عن اول عضو من اعضاء
 المتوضي الذي لا في ذلك الموضع المستعمل ولو كثر الاتري كلام الفتح الذي نقله
 عن الرستغفاني من قوله لان المعتزلة لا يجيزونه من الحياض وتقرر الذي نقله في
 معراج الدراية عن قول من قال في تقرير العلم لان اجزا الشيء ستمتصل الى جزء لا يمكن
 تجزيته فيكون باق الحوض طاهرا وعند المعتزلة والفلاسفة هو معدوم فيكون كل الماء
 مجاورا للنجاسة فيكون الحوض نجسا عندنا لا شك ان في نظرنا وجهه ما ذكرنا لان ذلك التقرر
 يقتضي انه في حوض خاص وهو الكبير ويقتضي حصره في وقوع النجاسة خلا انه لا يوثق
 بتأدية العلم من حيث اقتضاه على كون باق الحوض طاهرا ولم يذكر النجاسة ونسوما
 اذا كان باق الحوض طاهرا والحالة هذه لا يحكم على اهل النجاسة كما قاله الرصافي لا يوثق باهل
 سائر المسئلة الا عظم كالتباعد بينهم وبين الجملية فيقولون انما اذا ان بعض المعتزلة منع الوضوء
 من الحياض مطلقا كما راو صفارا لما ان الاستعمال اذا انفصل عن اول عضو من اعضاء
 الوضوء انفصل جميع المافضل مستعملا فينبغي في تقليده ان نقول ذلك الذي ذكرناه لان
 يقال لان اجزا النجاسة ستمتصل الى جزء لا يمكن تجزيته فانصح اذا وجه النظر على كل من
 ادعى نظرا فافهم وقرط معك بلولوه هذا المقترن فانه لا يوجد على هذه الكيفية
 والتحرر في غير رسالتنا والله الفتاح بسبيل النجاة

هذا التقرر
 في سائر
 هذه المسئلة

على

لا ذكره
 صاحب المعراج
 عن نفسه
 فهو

خاتمة نزل الله تعالى فيها

لا يجوز التوضي بما الملح كذا وقع في كثير من المعتبرات كتبيين الحقائق للزيلعي
 وعبارته في التبيين وكذا تجوز الطهارة بما ذاب من الثلج والبرد ولا تجوز ما الملح
 وهو مجدي في الصيف ويذوب في الشتاء عكس الماشي وكما لم يشر في نظم الكثر
 للمحقق الشيخ علي المقدسي وعبارته واستدل على طهر ما الملح والبرد بحديث الصحيحين
 من انه هرة كان صلى الله عليه وسلم يكت بين تكبيرة الاحرام والقراءة سكتة يقول
 فيها آياتها اللهم اغسل خطايي بالماء والثلج والبرد ولا يجوز بما الملح وهو مجدي في
 الصيف ويذوب في الشتاء عكس فتظهر بالاطلاق انتهى وكما لم يشر العلامة ابن نجيم

وعبارته والمراد بما السما المطر والندي والثلج والبرد اذا كان متقاطرا وعن ابي
 يوسف يجوز وان لم يكن متقاطرا والصحيح قولها وقد استدل على جواز الطهارة بما الثلج
 والبرد بما ثبت في الصحيحين عن ابي هريرة رضي الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يكت
 بين تكبيرة الاحرام والقراءة سكتة يقول فيها آياتها اللهم اغسل خطايي بالماء والثلج والبرد
 وفي رواية بما الثلج والبرد ولا يجوز بما الملح وهو مجدي في الصيف ويذوب في الشتاء عكس
 الماشي ودفع في عيون المذاهب وغيرهما من المعتبرات ويجوز بما يعتقد به الملح
 لا بما الملح فصد ربه صاحب المتون متونهم فقال صاحب التنوير ويرفع بما يعتقد به
 ملح لا بما حاصل بذوان الملح واقروه محشوه جيعا وكتب الخطاوي على قوله الى طبيعة
 الملح نقلا عن ابي كعب نقلا عن الوابي اي الى طبيعة غير ملائمة للمائة فيكون ماء
 بعد الذوبان كما الذهب والفضة انتهى وقال حاشية المحققين والفقهاء ومحمد بن
 النعمان في كتابه امداد الفتاح ومرا في الفلاح وكذا ما ذاب من الثلج والبرد احتج
 به عن الذي يذوب من الملح لانه لا يطهر يذوب في الشتاء ويوجد في الصيف عكس الماء
 وقبل اعتقاده ملحا طهورا انتهى وقال صاحب الدرر في الحديث ان اي الوضوء والقيم
 بما يعتقد به الملح كذا في عيون المذاهب لا بما الملح اي حاصل بذوان الملح كذا في
 الخلاصة رشم على ما سبق واقروه محشوه كالشربلاد والواقي ونوع افندي عثمان
 فوج افندي كتب على قوله كذا في الخلاصة ما نقله اول ظاهر كلامه يشهد ان التفسير
 المذكور كله في الخلاصة وليس الامر كذلك فان عبارة الخلاصة هذه وفي الفتاوى
 ولو توضحا بما الملح لا يجوز فلواخر التفسير عن العذر وكان ابي انتهى ما قاله فوج افندي
 اقول فاعتراض فوج افندي على صاحب الدرر من حيث ان عبارة الخلاصة لا بما الملح
 فقط ولما كانت هذه المسئلة متعابلة لما قبلها المتقولة عن عيون المذاهب اراد ان يوضح
 معنى قبل العذر واي قوله حاصل بذوان ملح ففسرها قبل العذر فافهم ان التفسير من
 كلام صاحب الخلاصة والخطيب في هذا سهل والاصل ان المالمهي لان ينعقد
 ملحا يجوز والمالمالي اصل بذوان الملح لا يجوز به الوضوء لتعليلهم المذكور واقول
 فلا انه صار مقيدا رايه الاشارة يقول آبي السعد لانه صار كما الذهب والفضة
 فلا يجوز اطلاق الماعلم قال في البحر واعلم ان المانوعان مطلق ومقيد فالماطلق ما
 يتيق الى الاثام بمطلق قولنا ما لم يقع به حيث ولا معنى يمنع جواز الصلاة في
 الما المقيد والمالمالنجس والمالمالاستعمل والمالمالاصول هو المقيد للمذات
 دون الصفات لا بالنفي ولا بالاثبات كما الساب والعاين والجر والاضافة في التفسير
 بخلاف الما المقيد فانه المقيد لازم له لا يجوز اطلاق الماعلم بدون المقيد كما الورد وانتهى

واقول فم متفقون على جواز الوضوء بالماء المطلق وعلى منعه بالماء المقيّد وبالجملة
 فقد اتفقنا ان المسئلة ذات وجهين وان ما وجد من عبارة بعضهم من الاقتضار على عدم جواز
 التوضي بالماء لا يستدعي عدم التوضي به قبل انقضاءه كما لا يستدعي قبولها لما قبل الانقضاء وبعده
 لما يلون من النقول التي ازيلت عند محجّ الألبان من ذلك ما نورجسها في ليل نك
 الشراش وان ليس هناك مخالفة اذا علمت بهذا فاقول في حاشية شيخنا بسا عند قول
 صاحب الدرر لمّا الاول من قوله ولنفظم هذا الفرق اياه صاحب الدرر بعد ما نقل الاولى
 عن عيون المذهب والثانية عن الخلاصة واعتبره بحاشية العلامة نوع افندي بان عبارة
 الخلاصة ولو توضا بالماء لا يجوز قال في الزاوية لانه على خلاف طبع المالانة محمد صيفي
 ويذهب شتاء وقال الزبيني ولا يجوز بالماء وهو ما وجد في الصيف ويذهب في الشتاء
 كسالم واقول صاحب البحر والعلامة المقدسي ومقتضاه انه لا يجوز بالماء مطلقا اي
 سواء انقضى على ثم ذابا ولا وهو الصواب عندني انتهى كلامه فليس في محله اما قوله
 واعتبره نوع افندي الى فلما علمت وكنت عيرى ومستمع من ان نوع افندي لم يترصه
 من حيث الحكم بل هو مسلم للمالك علمت وانما اعتراضهم من حيث العلم القيد ووات
 للمفسر والمفسر واما استظهره اذ يقول ومقتضاه اي قوله ولا يجوز بالماء لانه
 لا يجوز بالماء مطلقا اي سواء انقضى ثم ذابا او لم ينقض فاقول هو مفهوم وهو معتبر
 لو لم يعارضه نقل صريح على انه ليس بمفهوم لذكرهم له جميعا بعد ما التلح والبرء ففهمهم
 يعنون به الذائب من الماء بعد الانقضاء لا قبله وايضا يلزم كتب المذهب قاطبة لانها
 جميعها ناطقة بجواز الوضوء بالماء المطلق وقد اجرتا التلغات بانه يصل الى بعض الاماكن
 ويحسد وكذلك يجرى في بعض البلاد ويحد شرا واحدا وذلك في توري في اعظم الم فاد الصوا
 الذي ليس فيه اذتياب انه يجوز الوضوء والفضل بالماء قبل الانقضاء وبعده
 لا يجوز وهذه جيوش النقول تحكي بذلك وتفصح عما هناك والى هنا
 قد نضت القلم من سلسل ريقه الضرب وخلق برده اليما في المشكي والموجاني
 ولطالما اطار الركوع والسجود واكتحل بكم السهود الى ان لاخ فيرويه
 الصباح وهاجت الورق في الورق من ياقوته الشفق
 بعد ان انهم محفل جاشي الظلم بمرموم خير قيم
 الصباح البسام وقام ديكه يبعاه وتزل عما كان
 من رهوه وتيسره يبعاه قال ذلك بضمه
 ورقه بقله السيد الذي اذا حضر لا يذكر
 واذا غاب لا يفتقه ويحمر واذا ظلم
 لا يشتم واذا مرض لا ينادي ولا يهر
 فهو فقير رقة رية اذا اخذ كل
 بذنبه يا حي النفا ن عذفي
 يا ابا وذلك في اربعة
 قلت من ربيع الاول
 في كل

Copyrighted University